

لمحة إقليمية: الاستثنائية الإنسانية والسعي لإعادة الإعمار بعد الحرب في قطاع غزة

كتبها Altea Pericoli زمالة ما بعد الدكتوراه في مركز دراسات الشرق الأوسط المتقدمة.

نُشرت في السادس من سبتمبر أيلول ٢٠٢٤



قطاع غزة في عام 2022. تصوير: محمد البردويل

يُرَكِّز هذا التقرير الإقليمي على العقبات التي تُواجه إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة والتحديات المتعلقة بإعادة بناء وإعمار المنطقة بعد الحرب. في عام ٢٠٠٧، حوّل الحصار الذي فرضته إسرائيل ومصر على غزة القطاع إلى منطقة تعتمد بشكل كامل على المساعدات الإنسانية والدعم الخارجي، مع سيطرة إسرائيل ومصر على حركة الأفراد والبضائع. وقد أدت هجمات السابع من تشرين الأول أكتوبر ٢٠٢٣ على إسرائيل والحرب اللاحقة على غزة إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، مما أدى إلى مستويات حرجة من انعدام الأمن الغذائي، والنزوح الداخلي، وانتشار الأمراض المعدية.

عقب الهجوم مباشرة، شددت إسرائيل الحصار، وقطعت إمدادات المياه والكهرباء، وقلّلت من وصول المساعدات مقارنة بفترة ما قبل الحرب. ومع ذلك، حتى قبل السابع من تشرين الأول أكتوبر، جعلت إدارة المساعدات الإنسانية في القطاع من غزة استثناءً مقارنة بمناطق النزاع الأخرى في المنطقة وخارجها. يمكن تلخيص استثنائية غزة فيما يتعلق بوصول وتنفيذ المساعدات في أربعة عوامل رئيسية:

- "العزلة" الجغرافية للقطاع المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي والحصار، حيث تخضع جميع الحدود لسيطرة إسرائيل (وواحدة لمصر) لنقل البضائع والأشخاص (انظر الخريطة أدناه).
- الظروف السياسية المحيطة بحماس، التي تسيطر على القطاع كسلطة أمر واقع، ولكنها تواجه مقاطعة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، اللذين يفرضان سياسة "عدم الاتصال" مع حماس.
- غياب الملكية المحلية في تنسيق وإدارة المساعدات، مما أدى إلى تهميش مؤسسات حماس ومنظمات المجتمع المدني في تدخّلات المساعدات، بما في ذلك عمليات إعادة الإعمار المُتكرّرة.
- الاعتماد المُطوّل على المساعدات الإنسانية وغياب أهداف التنمية.

خلفت هذه المكونات مساحة مُسيّسة للغاية لتدخّلات المساعدات، والتي أصبحت أكثر وضوحاً بعد بداية الحرب.

العقبات التي تواجه إيصال المساعدات إلى غزة

"مُنسق أعمال الحكومة في الأراضي" (COGAT) وهي وكالة إسرائيلية، تتولّى مسؤولية تتبّع وتسجيل جميع المساعدات التي تُنقل إلى غزة عبر البر والجو والبحر. قبل السابع من تشرين الأول أكتوبر، كانت نقاط العبور الرئيسية في قطاع غزة هي معبر رفح وكيرم شالوم في الجنوب ومعبر إيرز في الشمال (انظر الخريطة أدناه). في السابع من أيار مايو ٢٠٢٤، أدّت العمليات الإسرائيلية في رفح إلى إغلاق هذا المعبر الحيوي للمساعدات الإنسانية. قبل العملية البريّة، كان معبر رفح تحت الولاية القضائية المصرية، التي رفضت إلى حدّ كبير إدخال المواد المُصنّفة "ذات الاستخدام المزدوج" من قبل إسرائيل. بحلول شهر آب أغسطس ٢٠٢٤ (انظر خريطة OCHA مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية) تمّ تقييد الوصول إلى المساعدات الإنسانية المسبقة الموافقة إلى معبري كيرم شالوم وإيرز (مفتوح منذ الأول من آب أغسطس ٢٠٢٤) وبوابة ٩٦ (شمال وادي غزة).



خريطة قطاع غزة. المصدر: Gringer/Wikimedia Commons

تزعّم السلطات الإسرائيلية أنه لا يوجد حدّ لكمية المساعدات التي تدخل غزة. ومع ذلك، هناك العديد من العوامل والخيارات السياسية التي اتخذتها إسرائيل تؤثر بشكل مباشر على العمليات الإنسانية، مما يحول دون وصول وتوزيع كمية كافية من المساعدات بشكل آمن. وتشمل القيود الرئيسية ما يلي:

- الفشل في تأمين مناطق آمنة لتوزيع المساعدات وللعاملين في المجال الإنساني، خاصة في شمال غزة. أفادت منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" هيومن رايتس ووتش بأن أكثر من ٢٥٠ عاملاً إنسانياً قُتلوا في غزة منذ السابع من تشرين الأول أكتوبر. وأفادت وكالة "منسق أعمال الحكومة في الأراضي" (COGAT) بوجود "توقفات تكتيكية محلية للجيش الإسرائيلي" لتمكين حركة المساعدات الإنسانية. إنّ الهجمات المستمرة على العاملین في المجال الإنساني تُعد انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي.
- منع استخدام ميناء أشدود أو غيره من الموانئ في إسرائيل لدخول المساعدات الدولية. ونتيجة لذلك، تضطّر وكالات الإغاثة إلى استيراد البضائع عبر ميناء بورسعيد في مصر، الذي يبعد ٢٠٠ كيلومتر عن معبر رفح، أو عبر مطار العريش (على بعد ٤٥ كيلومتراً من غزة). كانت الاستثناء الوحيد بعثة الولايات المتحدة "اللوجستيات المشتركة فوق الشاطئ" (JLOTS)، التي قامت بتوصيل المساعدات الإنسانية إلى غزة من أيار مايو إلى حزيران يوليو ٢٠٢٤.
- رفض استعادة إمدادات الكهرباء أو استئناف إمدادات المياه بالكامل، والتي تشتريها السلطة الفلسطينية من شركة الكهرباء الإسرائيلية و"ميكوروت" شركة المياه الوطنية في إسرائيل، والتي قطعتها إسرائيل في الأيام التي تلت السابع من تشرين الأول أكتوبر. كما تواصل إسرائيل منع دخول الوقود الصناعي اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء في غزة.
- الحرمان المنهجي لوصول وكالات الإغاثة الإنسانية، خاصة إلى المناطق شمال وادي غزة. كما أنّ الوصول إلى المساعدات في الشمال عبر طريق صلاح الدين يتطلّب التنسيق مع الجيش الإسرائيلي.
- رفض فتح معابر إضافية إلى غزة، بما في ذلك في الشمال. منذ منتصف آذار مارس ٢٠٢٤، دخلت بعض الشاحنات شمال غزة عبر نقطة دخول تُعرف بـ "بوابة ٩٦". وتمّ افتتاح نقطة عبور ثالثة في الشمال في مايو ٢٠٢٤، تُعرف باسم "إيرز ويست"، لكنها أُغلقت في بداية آب أغسطس، بينما يظلّ معبر رفح مغلقاً منذ أيار مايو ٢٠٢٤.

تدمير غزة وتحديات إعادة الإعمار

في حين أنّ الأولوية الفورية هي الاستجابة الإنسانية، فإنّ التعافي وإعادة الإعمار على المدى المتوسط والطويل سيتطلبان موارد سياسية ومالية كبيرة. عادةً ما تتماشى خطط التعافي وإعادة الإعمار بعد النزاع مع الأهداف السياسية للجهات المهيمنة. ومع ذلك، تُثير حالة غزة عدّة أسئلة لأيّ خطة إعادة إعمار افتراضية.

هل إعادة الإعمار مُمكنة؟

في نيسان أبريل ٢٠٢٤، قدّر تقرير أولي صادر عن البنك الدولي أنّ تكلفة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية في غزة تبلغ حوالي ١٨,٥ مليار دولار. تُقدّم الصور الفضائية معلومات قيّمة عن مدى تدمير البنية

التحتية والأراضي في غزة. وفقاً لمجموعة العمل الفنية للإسكان والأراضي والممتلكات، تمّ تهجير ٨٣٪ من السُّكَّان، وتعرّضت على الأقل ٣٧٠،٠٠٠ وحدة سكنية لأضرار، بينما تمّ تدمير ٧٩،٠٠٠ وحدة بالكامل.

من سيتحمل تكلفة الدمار؟

في آب أغسطس ٢٠٢٤، عُقد اجتماع للدول المانحة والجمعيات الخيرية الدولية في رام الله بهدف تأمين وجمع مساعدات مالية لبرامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة والسلطة الفلسطينية. قبل السابع من تشرين الأول أكتوبر ٢٠٢٣، كانت كلّ من الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، دول الخليج، واليابان من بين المانحين الرئيسيين للقطاع. لعبت قطر دوراً حاسماً في مختلف مراحل إعادة الإعمار، حيث استثمرت في البنية التحتية والطرق والمستشفيات والمُجمعات السكنية مُتجاوزة سياسة "عدم الاتصال" مع حماس. ومع ذلك، حان الوقت الآن للمانحين لفرض شروط سياسية مُستدامة لإعادة الإعمار بدلاً من مُواءمة الاستجابة الإنسانية والتعافي مع الاستراتيجية العسكرية والاحتلال الإسرائيلي كما كان الحال سابقاً.

كيف يمكن تنفيذ إعادة الإعمار؟

شنت إسرائيل غزواً برياً لقطاع غزة بعد السابع من تشرين الأول أكتوبر دون وجود خطة واضحة للمنطقة أو السكان فيما بعد. شجّعت إدارة الرئيس الأمريكي بايدن مصر والإمارات والمغرب على نشر قوة حفظ سلام عربية مشتركة في المنطقة لتأمين غزة حتى يتمّ إعادة تأسيس وجود أمني وسياسي فلسطيني. في إسرائيل، تمّ اقتراح خيارات مختلفة تعكس غياب التماسك الداخلي بشأن سيناريوهات ما بعد الحرب. أحد الخيارات هو أن تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الأمنية على غزة وتُكَلِّف الشؤون المدنية إلى ائتلاف يضمّ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإدارة عربية، بينما اقترح وزير الدفاع الإسرائيلي غالانت وجود بديل فلسطيني "غير مُعادٍ" للحكم.

وفي الختام، أية خطة لإعادة الإعمار – إلى جانب الجهود المالية – ستتطلب حلاً سياسياً مُستداماً، حيث يجب أن تُركّز سياسات المانحين للتعافي وإعادة الإعمار على تلبية الاحتياجات الحقيقية للسُّكَّان المحليين، مما يُحوّل غزة إلى استثناء إيجابي.

ترجمته إلى العربية Rafah Barhoum، خبيرة التدريب اللغوي والترجمة في مركز دراسات الشرق الأوسط المتقدّمة جامعة لوند.